

في ظل توجيه الاتهامات لمسؤولي الكهرباء المسؤولية المجتمعية قد تكون جزءاً من المشكلة

رمضان قادم.. فهل سننعم بصيف ناعم أم سنغرق في أحلام اليقظة والوعود التركية

مرتادي المقاهي والمطاعم والمنتديات والأسواق الكل يشكو وينتقد ويوجه سهام النقد التي تخرج عن حدود اللباقة ليصل إلى التجريح لمسؤولي مؤسسة الكهرباء والمناطق التابعة لها.

هذا الهمّ ظل الشغل الشاغل لمختلف فئات المجتمع ومراحلهم العمرية الشيخ والعجوز والمسننة والمرأة والشباب والاطفال والجميع قد اكتوى بهذا الغيظ من الفيض.. بل أصبح الهمّ ديدن الجميع وحديث

قضية الإنقطاعات الكهربائية المتكررة ما بين ثلاث ساعات وأحيانا 4 ساعات قابلة للزيادة قد تصل في ذروة الصيف إلى ست ساعات أو أكثر مالم تكن معالجات جذرية وليس حلول إسعافية مسكنة..

تحقيق / منير مصطفى مهدي - أحمد حسن عقربي - تصوير / قيصر ياسين

ماذا عن الصعوبات
في إجابته عن سؤالنا حول الصعوبات والتصورات بمعالجتها قال المهندس زهير: "قضية توفير التوليد وهذا الأمر بحاجة إلى إجراءات أولية تبدأ بتوريد مولدات أو توفير طاقة كهربائية في المنطقة ومثل هذا الإجراء يتطلب نزول فريق فني يلتقي مع المختصين في وزارة الكهرباء للتفاهم حول نوع المولدات الموجودة في الشبكة العمومية وهناك أضرار لحقت عمليات المنطقة بتدمير إحدى سياراتنا إلى جانب الاعتداءات على الشبكة أثناء فترة الحرب وبعدها ويتعرض عمانا للضرب".



خفض العجز مرتبط بالتوليد
وقال المهندس زهير فهميم مدير

مناطق الممدارة وكود العثماني والمحاريق والبساتين واللحوم وغيرها

واضاف بالقول: "لاحظنا أعمال القياس التي تقوم بها المنطقة بشكل يومي لتحديد الأحمال على هذه المحطات وتبين بأن أغلب المحطات قد تجاوزت 130% من الحمل الطبيعي الكيبلات والمحولات وضعف الجهد في الشبكة الكهربائية وانفصال في الفيوزات وسقوط الخطوط بشكل دائم نتيجة الأحمال الكهربائية عليها وهذا يجهد طواقم المنطقة وصعوبات المعالجات".

واستطرد قائلاً: "كل هذه الأمور تعتبر من العوائق التي تعيقنا عن العمل بألية مبرمجة منظمة فضلا عن عدم توفر مواد الصيانة مثل زيوت المحولات وفيوزات لوحات التوزيع وموصلات الخطوط الهوائية وهذا كله بسبب الجانب المالي الذي تعاني منه المؤسسة جراء عدم تسديد الفواتير وكذلك صعوبة القطع على المواطن بسبب عدم استقرار الوضع الأمني، هذه التراكمات تنعكس سلباً على ألية العمل في المنطقة وعلى تحقيق الخدمة المطلوبة للمواطن، فنحن كمنطقة ثانية نأمل أن يكون هناك تجاوب من حيث دفع الفواتير من قبل المحلات التجارية والفنادق والأسواق والمجمعات التجارية والورش".

المنطقة الثانية هو "التوليد هو قضية مركزية لها علاقة بالحكومة فإذا وفرت الدولة التوليد فإنه حتما سيقبل من نسبة العجز ويمكن أن تقل فترة الانقطاعات وإذا ما توفر التوليد سيكون هناك تجاوب من المواطنين بدفع الفواتير وأسباب الانقطاعات تكمن في احتراق الشبكة واحتراق المحولات نتيجة الأحمال الكثيرة فنجد صعوبة في استبدال هذه المحولات لأن البحث عليها تستغرق فترة أسبوع حتى تتمكن من شرائها من السوق المحلية".

حذار من الربط بين الجانبين
كما تطرق المهندس زهير إلى ظاهرة الربط بين الجانبين حيث يتم فصل التيار الكهربائي حتى يتناسب التوليد مع الحمل لكن للأسف نتيجة الربط من جانبين من قبل المواطنين بشكل عشوائي يتم نقل الأحمال المفصلة إلى الشبكة التي لا زالت في التشغيل.

وحول معالجة العشوائي قال زهير: "نحن نقوم في الأسبوع ثلاثة أيام للإستعانة بالجهات الأمنية بفصل التمديدات العشوائية إلا أننا نلاحظ أنه خلال فترة قصيرة يتم إعادتها مجددا للربط العشوائية وهذا يرهق فريق التفتيش في المنطقة".

لا مواد للصيانة
وشكا مدير المنطقة الثانية قائلاً: "لا توجد لدينا أي مواد للصيانة فلقد استهلكنا جميع المواد في المخازن نتيجة لمعالجة أضرار ما بعد الحرب مثل كيبلات الضغط العالي وكيبلات الضغط المنخفض والمحولات الأرضية بسعة 500 إلى 750 ألف و1500 كيلو فولت أمبير إلى جانب معالجة الاختناقات ومفاتيح التشغيل لشبكة الضغط العالي ولوحات التوزيع وغيرها من المواد وهذا كله لن يأتي من خلال أحلام اليقظة وإنما بتظافر جهود جميع الجهات والمخلصين".

وللمستشار رأي
وحتى تستكمل الصورة من وجهة نظر المهندسين والإستشاريين الكهربائيين في المنطقة الثانية التقينا المهندس مهدي حبتور والذي قال: "أنا أتفق مع ما قاله المدير العام بل لعلنا نعاني ولازلنا نعاني من قدم الشبكة والعمل العشوائي من قبل المواطنين ونحن الآن بصدد معالجتها"، ودعا المواطنين إلى تسديد الفواتير حتى ولو بالتقسيط ومكاتب المؤسسة مفتوحة للمواطنين في المنطقة. أما الأخ عائش محسن رئيس قسم شؤون الدائرة التجارية قال: "نحن نواجه مشاكل خاصة أثناء قراءة العدادات داخل المساكن بسبب المدبونية الكبيرة وخصوصاً أثناء القطع ونهدد بالسلاح والبعض يمنعنا من قراءة العداد".



مشكلة الكهرباء مشكلة مجتمعية.. تبدأ بالحكومة مروراً بقيادة الكهرباء وانتهاها بالمواطن

مبالغ من الهلال الأحمر الإماراتي أو أنها هي التي تشرف وتتحكم في محطة 22 مايو التي تعتبر من دعم الإمارات فهذه الاتهامات رد عليها المسؤولون الكهربائيون بالنفي بأن هذه المحطة لا تدخل ضمن إشراف المؤسسة وإنما هي تخضع للاتفاق القائم بين الشركة والهلال الأحمر الإماراتي.

الحقيقة كيل التهم جزافاً دون دليل يحبط ويهدم ولا يساعد على حل هذه المشكلة لكن هناك اسئلة مشروعة تبرز من بين المواطنين لا بد الإجابة عليها بعد أن بلغ السيل الزبي وهذه الأسئلة حملناها معنا إلى الأخ زهير فهميم عبدالقادر مدير عام المنطقة الكهربائية الثانية بمديرية الشيخ عثمان الذي رد على استئلتنا برحابة صدر وشفافية وثقة بالنفس.

تحديات حقيقية

كان سؤالنا الاستهلاكي عن هموم المواطن والتحديات التي تواجهها المنطقة الثانية وتصوره لمعالجة الصعوبات في حدود اختصاص منطقتهم ولم يعلق على الأمور المركزية التي لا تدخل في نطاق اختصاصه ومسؤوليته فرد قائلاً: "الشبكة الكهربائية منهارة نتيجة التحميل غير الطبيعي على كيبلات الضغط المنخفض وكيبلات الضغط العالي 11 كيلو فولت على محولات التوزيع وهذا ناتج عن تحولات التوزيع وعن الفاقد غير الفني المتمثل بالتمديدات العشوائية في مساحات كبيرة تشمل

غياب الآلية المبرمجة وعدم توفر مواد الصيانة والأعمال التخريبية المحدد لها أدى إلى احتراق الكيبلات والمحولات

مدير المنطقة الكهربائية الثانية: نعاني من مشاكل جمة.. انهيارات في الشبكة والضغط المنخفض للكيبلات والتمديدات العشوائية وتجاوزت أغلب المحطات 130% من الحمل المحدد لها